

في الدورة الـ٧٥ للمجلس الاقتصادي العربي يعلن

# باجمال: نؤكد على تعزيز الشراكة الحقيقية بين الحكومات العربية والقطاع الخاص

## تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة جادة على طريق السوق المشتركة

# وولفسون: عدن موقع هام في التجارة العالمية وتتطلب زيادة وتشجيع الاستثمارات فيها



السوق الاقتصادية العربية المشتركة مطلب ملح



عدن/الثورة/ علي البشيربي/ عبدالناصر الهاللي/ سبأ  
أكد الأخ عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء ان تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ابتداء من مطلع العام الجاري يمثل بداية هامة لتوسيع حركة التبادل التجاري بين الدول العربية وخطوة جادة على طريق السوق المشتركة .  
واوضح رئيس الوزراء انشاء تشييهه اسس أعمال الدورة الـ ٧٥ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري الذي بدأ أعماله امس بمدينة عدن ان مساهمة الجمهورية اليمنية في هذا المقام تتمثل في انها تسعي اليوم لان تجعل اصلاحات التعريف الجمركية منطلقا هاما من منطلقات الإصلاح المالي والإداري ونافذة تطل عليها ومن خلالها الى الأسواق الجائرة في الجزيرة العربية وبلدان البحر الأحمر بصورة خاصة، وقال: نسعى من جانبنا الى انجاح هذا المشروع الاقتصادي منطلقا هاما من منطلقات الإصلاح المالي والإداري ونافذة تطل عليها ومن خلالها الى الأسواق الجائرة في الجزيرة العربية وبلدان البحر الأحمر بصورة خاصة، ونوه رئيس الوزراء الى اهمية تعزيز الشراكة الحقيقية بين الحكومات العربية والقطاع الخاص لافتا الى ان مشاركة القطاع الخاص في الاقتصادات اليمنية والعربية لازال دون المستوى المطلوب .  
مبينا حاجة هذا القطاع الى دراسة معمقة بتولاها هو بنفسه للوصول الى تحديد أدوار هامة لانتقال وظائف الدولة الاقتصادية الى رجال المال والأعمال ووقف حوز مستنول ومتطور من الأجهزة الحكومية المعنية .  
وقال الأخ عبدالقادر باجمال لقد علمنا أننا سنعمد الوانا مختلفة من الاتفاقيات والتعاقدات مع جميع المستثمرين لما فيه المصلحة العامة لوطننا ومواطنينا دون ان نحصر أنفسنا في صيغة إطار تتحكم فيه البيروقراطية والمركزية والشكليات الإدارية . مشورا الى جملة الاجراءات الإصلاحية التي قامت بها الحكومة لتحرير قطاع الاستثمار وتأكيد الامركزية المالية والإدارية في هذا الجانب على مستوى كافة المحافظات .  
ونوه رئيس الوزراء الى مشاركة رئيس البنك الدولي السيد جيمس وولفسون في افتتاح هذا الاقتصاد العربي والاقتصادي معبرا عن تقديره للجمعية كواقف الإنسانية كشخصية دولية هامة تحاه الشعوب الفقيرة ووعية بالاحاجة الإنسانية لشمول التنمية وفي مقدمتها برامج تخفيف الفقر . معبرا عن تمنياته للجمع بالتوفيق والنجاح والوصول الى

حداد خلال الجلسة الافتتاحية ترحما على روح الفقيد رفیق الحريري رئيس وزراء لبنان السابق حضر الجلسة الافتتاحية الاخ احمد محمد صوفان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي وعدد من اعضاء مجالس الوزراء والنواب والشورى ومحافظي محافظات عدن ولحج واين والضالع واهل الوفود المشاركة في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورجال المال والأعمال العرب واليمنيين وكبار المسؤولين ورؤساء الأجهزة والمستشارين الاقتصاديين والتنفيذية وقيادة السلطة المحلية بمحافظة عدن .  
بعد ذلك بدأت الجلسة الأولى للدورة العادية الـ ٧٥ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانته العربية برئاسة الدكتور خالد راجح وزير الصناعة والتجارة .  
حيث يناقش المجلس في أعماله تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية ويقدم والمضمن متابعة تنفيذ قرارات الدورة الـ ٧٤ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنشيط القطاع الاقتصادي بين دورتي المجلس الـ ٧٤ و ٧٥ .  
كما يناقش المجلس مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمعونة الفنية للدول العربية الاقل نموا وكذا موضوع تحرير تجارة الخدمات في الدول العربية والقيود غير الجمركية في الدول العربية في ضوء تقارير فرق العمل الميدانية .  
بالاضافة الى مناقشة قواعد المنشأ التفصيلية لتسلسل العربية وتوصيات مجلس وزراء النقل العرب لتيسير حركة التجارة العربية وكذا تفعيل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية وقرارات المجلس الوزاري العربية والمكاتب التنفيذية واللجان الإدارية والمكاتب التنفيذية واللجان

السياسة والأعمال العرب وأن هذه الخسارة الكبيرة قد رمت بثقلها على أعمال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لا تستهدف الشهيد الحريري وحده بل تستهدف مشروعه العربي التنموي الحضاري مشددا على اهمية مواجهة هذا المد المرعب بمزيد من العمل والتضامن والتعاون وبمشروع تنموي حضاري فعال .  
الى ذلك اشار معالي سبدي ولد بدي وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية في الجمهورية الاسلامية الموريتانية الى الجهود التي بذلت خلال الدورة الـ ٧٤ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي الهادف الى تعزيز التعاون الاقتصادي العربي ونفع العلاقات مع المنظمات والدول الأجنبية ومن ذلك إعداد وثيقة التعاون الاقتصادي مع دول أمريكا اللاتينية ، وكذا إعداد داخلي جديد للمجلس الاقتصادي وإنشاء المركز العربي للوقاية من الزلازل .  
ونوه الى ما تم إنجازه في ما يتعلق بالمنطقة الحرة الغربية الكبرى والوصول الى التعريف الجمركية الصفرية .. مشددا على أهمية حل كافة العوائق المرتبطة بقواعد المنشأ والتي قد يتم استعمال القواعد والإحكام العامة لها قبل نهاية عام ٢٠٠٥ .  
ولفت الوزير الموريتاني الى ان المجلس الاقتصادي اولى المحاولات المتعلقة بالاستثمار والنقل والسبحة والمنظمات المتخصصة اهتماما كبيرا وكذا ما من شأنه الإسهام الفاعل في عملية التنمية والتكامل الاقتصادي .  
مشددا على ضرورة تعزيز إنجازات المجلس ومضاعفة جهوده في المرحلة المقبلة وذلك لمواجهة التحديات التي يواجهها الوطن العربي .  
وكان المشاركون قد وقفوا دقيقة

## • شيخ: ندعو رجال الأعمال العرب للاستثمار في اليمن والمساهمة في انجاح المنطقة الحرة العربية

### • السحبياني: الجامعة العربية أعدت دراسة لتقديم الدعم الفني لليمن، ونشاط المجلس سينتقل إلى مرحلة متقدمة من التكامل الاقتصادي العربي

واطلقت مشروع المنطقة الحرة في مدينة عدن ذات التاريخ التجاري والموقع الجغرافي المميزين الذين يجعلان منها بوابة وعاصمة اقتصادية مثالية لليمن ويوهلها لدور اقتصادي اقليمي وملاحي دولي كبيرين .  
وقال ان تلك السياسات حققت نتائج هامة حيث تعدي حجم التبادل التجاري لليمن بدون النفط مع الاشقاء العرب حاجز الـ ٤٠٪ في وقت لم تتعد فيه التجارة العربية البيئية ١٠٪ من حجم تجارة الدول العربية فيما تشكل الاستثمارات العربية والخليجية صفة خاصة رقما مشجعا في اليمن .  
وأكد الأخ وزير الصناعة والتجارة حرص اليمن على دعم جهود الجامعة العربية ومؤسسات التنمية والتجارة العربية الرامية إلى تعزيز التكامل الاقتصادي العربي بدءا من العمل المشترك لإنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي بدأ العمل فيها هذا العام وبموجبها تلغى الضرائب الجمركية على السلع العربية ذات المنشأ العربي .  
ودعا شيخ المستثمرين ورجال الأعمال العرب للاستثمار في اليمن منوها إلى أن الفرص والمزايا والتسهيلات التي تقدمها بلادنا للمستثمرين تعد احد ابرز رجال



وأشار إلى ان زيارته لليمن والتي تأتي مصادفة مع اجتماعات الدورة الـ ٧٥ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في عدن تستهدف التعرف على الأوضاع التنموية في اليمن والدول التسع التي زارها ايضا والتي تواجه تحديات تمويلية ايضا منوها الى ان الاستثمارات والتخطيط التنموية اليمنية قد شخصت تلك الصعوبات ووضعت الحلول المناسبة لها .  
وحدث وولفسون على تهيئة المناخ الاستثماري وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار ومعالجة المشاكل المرتبطة بالنمو السكاني والاهتمام



والمستدات على المستوى الدولي .  
واكد الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشؤون الاقتصادية بان العمل جار لاستكمال بعض الجوانب المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي بدأ تطبيقها منذ يناير ٢٠٠٥م وبهدف زيادة فعاليتها واعطاء المربود المتوقع في جانبي التجارة والاستثمار .  
لافتا إلى العوائق التي تحد من حركة التجارة والنقل وغيرها والتي تعد السبب الرئيسي لتدني حجم الاستثمار في معظم البلدان العربية داعيا المجلس الاقتصادي العربي الى ان يبدأ بالانتقال إلى مرحلة متقدمة من التكامل الاقتصادي العربي بسرعة إقرار برنامج تحرير الخدمات البيئية ودراسة اقامة الاتحاد الجمركي العربي .  
واوضح بان المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي سيدرس اوضاع المنظمات العربية المتخصصة وتفعيل دورها ضمن منظومة العمل العربي المشترك على ضوء قرار القمة العربية بهذا الشأن مشورا الى ان مجالس المنظمات اولت اهتمامها بهذا الموضوع وأعدت دراسات تفصيلية لكل منظمة معبرا عن امه ان تساهم تلك الجهود في اتخاذ المجلس الاقتصادي لقرارات من شأنها الارتقاء بعمل هذه المنظمات باعتبارها اضافة للعمل الاقتصادي العربي وكذا توفير المعونات الفنية للدول الاقل نموا وتسهيل اجراءات النقل الدولي بين الدول العربية .  
من جانبه ابدى السيد جيمس وولفسون رئيس البنك الدولي رغبة البنك في دعم جهود التنمية في اليمن مشورا إلى التقدم الاقتصادي الذي مهدته خلال الفترة الماضية

التقى رجال الأعمال والمشاركين في دورة المجلس الاقتصادي :

# رئيس الوزراء يعلن عن قرب إطلاق مشروع الغاز اليمني

## دعوة المستثمرين إلى فتح خطوط إنتاجية لهم في اليمن والتأكيد على أن إدارة ميناء عدن مفتوحة أمام الجميع



لها فقه استقرار المعاملات وزيادة الثقة وتحقيق المصالح لجميع الأطراف .  
وطرح عدد من المستثمرين مجموعة من الأفكار والاستفسارات تجاه الوضع الاستثماري من النواحي القانونية والإدارية والفنية حيث قام رئيس الوزراء بالتعليق والرد عليها وتوضيح رؤية الحكومة تجاهها .  
حضر الاجتماع الأخوة الدكتور علي مجور وزير الثروة السمكية والمهندس عمر العمودي وزير النقل وأمير العبدروس مدير مكتب رئيس الوزراء وعبدالكريم مطير رئيس الهيئة العامة للاستثمار وعدد من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة .



مسألة التفاتيش التي تتعرض لها منتجاتهم في المنافذ الحدودية وتأثير ذلك على سرعة التسويق وجودة السلة .  
وأعلن رئيس الوزراء عن قرب اطلاق مشروع الغاز اليمني والذي من المقرر ان يتم خلال الأشهر الأربعة القادمة .. مؤكدا أن إدارة ميناء عدن مفتوحة أمام جميع المستثمرين الراغبين بما في ذلك ميناء المنطقة الحرة .  
وفيما يتعلق بالإشكاليات التي تنشأ في بعض الاستثمارات طالب رئيس الوزراء جميع المستثمرين بحري الدقة والالتزام في تنفيذ المشاريع المشتركة في تشغيل الأيدي العاملة وإيجاد أسواق جديدة لمنتجاتهم سواء في اليمن أو دول الجوار الأفريقي ، ناهيك عن تلافيفهم

رئيس الوزراء ضرورة تفكير القطاع الخاص بإقامة خط ملاحي للنقل البحري يربط أطراف الجزيرة العربية ويغرز من عملية التبادل التجاري والمناخ المشتركة لسوق المنطقة . مشورا إلى ضرورة قيام مؤسسات تمويل صناعية وتنموية لتعزيز الرأسمالية الوطنية وزيادة مقدرتها على الارتقاء بالقطاعات الاقتصادية والاستثمارية الواعدة داعيا إلى التشابك الاستثماري بين جميع المستثمرين العرب وإلى فتح خطوط إنتاجية لهم في اليمن كما فيه تحقيق المصالح المشتركة في مشاريع الأيدي العاملة وإيجاد أسواق جديدة لمنتجاتهم سواء في اليمن أو دول الجوار الأفريقي ، ناهيك عن تلافيفهم

توصيات الدورة الـ ٧٥ للمجلس الاقتصادي العربي تدعو إلى:

# دعم القطاع الاقتصادي بالأمانة العامة للجامعة.. والالتزام بإعادة هيكلة مؤسسات العمل العربي المشترك

العدن/سبأ/ اختتمت بعدن مساء أمس أعمال الدورة العادية الـ ٧٥ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية برئاسة الدكتور خالد راجح شيخ/ وزير الصناعة والتجارة .  
أكد البيان الختامي الصادر عن الدورة أهمية دعم القطاع الاقتصادي بالأمانة العامة للجامعة العربية وتوفير امکانيات اللامدة والبشرية له من خلال موازنة جامعة الدول العربية لتمكينه من أداء مهامه المناطة به .  
والتزام المنظمات العربية المتخصصة بقرارات المجلس بشأن إعادة هيكلة مؤسسات العمل العربي المشترك ومشاركة المنظمات والاتحادات العربية في اجتماعات المجالس الوزارية والمكاتب التنفيذية للمنظمات العربية المتخصصة خاصة بما يتعلق بالشؤون المالية والإدارية .  
وأقرت الدورة تكليف الأمانة العامة لاعداد برنامج عملي قابل للتطبيق بالمعونة الفنية للدول العربية الأقل نموا في إطار انضمامها لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والنظر في امكانية منح المعاملة التفضيلية للدول العربية الأقل نموا في ضوء طلباتها المحددة انسجاما مع ما نص عليه البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة .  
وحول القيود غير الجمركية في الدول العربية في ضوء تقارير فرق العمل الميدانية اقر المجلس وقف العمل بآية روزنامات رزومية في إطار الاتفاقية الثانية بين الدول الاعضاء وذلك ابتداء من شهر يناير ٢٠٠٥م ووقف العمل بنظام رخص الاستيراد والتصدير تشبها مع ما ورد في البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذا الشأن .  
كما اقر ضرورة تبسيط الاجراءات الحدودية وتطوير اتفاقية تنظيم النقل بالعبور/ ترانزيت/ بين

الدول العربية وتطبيق مبدأ الاعتراف المتبادل ببيان العبور والترخيص في بلد المنشأ والالتزام بقرار المجلس المتعلق بشهادات المنشأ والجهات التي تعتمدها لضمان سرعة وتسهيل كتملة الاجراءات المتعلقة بشهادات المنشأ وتطبيق المواصفة الوطنية على السلع المستوردة في حالة عدم وجود مواصفة عربية لها .  
وفيما يخص تيسير حركة التجارة العربية قرر المجلس احوالة موضوع التمييز في المعاملة بين وسائل النقل المملوكة للقطاع الخاص الاقل نموا وكذا في الدول العربية التي اجتمعت مندراء الجمارك لدراسته وتقديم مقترحاتهم بشأن ذلك وحول الملف الاقتصادي الذي سيعرض على مجلس الجامعة على مستوى القمة في الدورة الـ ٧٦ قرر المجلس متابعة تنفيذ قرارات القمة في دوراتها الثلاث الأخيرة ٧٤ و ٧٥ و تطوير عمل المنظمات العربية المتخصصة بدراسة صندوق النقد العربي حول تمويل التنمية والاستثمار في الدول العربية .  
كما اقر عقد الاجتماع التحضيري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري يوم السابع عشر من مارس القادم . وكانت دورة المجلس الاقتصادي قد وقفت أمام جملة من المواضيع والحوار المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمعونة الفنية للدول العربية الاقل نموا وكذا تحرير تجارة الخدمات في الدول العربية وقواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية بالاضافة الى توصيات مجلس وزراء النقل العرب لتيسير حركة التجارة العربية وتفعيل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية بالاضافة الى تقرير المجالس الوزارية والمكاتب التنفيذية واللجان الدائمة والفنية واللف الاقتصادي لمجلس الجامعة على مستوى القمة القادمة لرؤساء وملوك الدول العربية المزمع انعقادها في الجزائر في شهر مارس القادم .